الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 01 إلى 15 ماي2024

العدد: 22

في انتظار العرض على الجلسة العامة

لجنة المالية تصادق على مشروع قانون يتعلّق بالمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط

صادقت لجنة المالية والميزانيّة يوم 14 ماي 2024 على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط، بعد أن استمعت في شأنه إلى كلّ من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل.

الإطار العام لمشروع القانون

أمام الصعوبات التي يمر بها قطاع إنتاج الفسفاط ومشتقاته، وفي إطار المجهودات الرامية إلى استرجاع مكانته على المستوى المحلي والعالمي، تمّ إعداد برنامج يهدف إلى إنتاج 12 مليون طن من الفسفاط التجاري في أفق سنة 2025 ويعد النقل الحديدي الخيار الأنسب والحتمي للقيام بدور فعال في تأمين نقل هذه المادة ومستلزمات تصنيعها.

وحتى تتمكن الشركة الوطنيّة للسكك الحديديّة من تأمين نقل كامل الكميات المنتجة، توجب إعداد برنامج استثماري شامل للنهوض بمنظومة نقل الفسفاط يرتكز على مشروع لإعادة تأهيل خطوط نقل الفسفاط بجميع مكوناتها واقتناء معدات النقل الضرورية. وفي هذا الإطار يتنزل مشروع القانون المذكور.

أبرز النقاط التي أثارها أعضاء اللّجنة وتمّ التداول بشأنها

- نقل الفسفاط التحت أرضي،
- حماية البيئة واعتماد الطاقة الشمسية،
- وضعية القاطرات والبنية التحتية للمغاسل،
- حوكمة إسناد الصفقات المتعلقة بالسكك الحديدية،
- الإشكاليات العالقة لا سيما منها الاجتماعية والصحية.

معطيات مختلفة حول المشروع

1 - الجهة المنفذة للمشروع:

الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

2 - مدة إعداد وتنفيذ الأشغال:

سنتين بداية من تاريخ التعاقد مع شركة أو مجمع شركات المقاولة التي ستشرف على إنجاز المشروع.

3 - الشروط المالية للقرض:

- قيمة القرض: 206,250 مليون ريال سعودي ما يعادل 55 مليون دولار و 172,7 مليون دينار
- نسبة الفائدة 2 %
- فترة السداد عشرون (20) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال

مجلس نواب الشعب في أرقام

07 مقترحات ومشاريع قوانين تمّت إحالتها إلى اللّجان

197 سؤالا كتابيا تمّت احالته إلى أعضاء الحكومة المعنيين

04 من أعضاء الحكومة تمّ الاستماع إليهم على مستوى اللّجان

02 زيارتان ميّدانيتان أدّاها عدد من أعضاء المجلس

النشاط التشريعي

اجتماعات اللجان

مقترح القانون المتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد تحت أنظار لجنة التشريع العام

استمعت اللّجنة يوم 10 ماي 2024 إلى النواب المبادرين بمقترح القانون عدد 08/ 2024 المتعلق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد .

وأكّد أصحاب المبادرة ضرورة رفع العقوبة السجنية على من تعذّر عليه الوفاء بقيمة الشيك، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد، وتداعيات المستجدات على الساحة العالمية. كما أبرزوا أن المبادرة المعروضة لا علاقة لها بمشروع القانون المزمع إحالته والمتعلق بإصلاح منظومة الشيك ككل .

ودعا عدد من النواب إلى ضرورة التعاطي مع المسألة وفق معطيات وإحصائيات دقيقة ورسمية، لمعالجة المسألة بكل موضوعية ضمانا لمكانة الشيك الاقتصادية من ناحية وحقوق الدائن والمدين من ناحية أخرى.

اطّلعت اللجنة إثر ذلك على رأي لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مشروع القانون الأساسي عدد 51/ 2023 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005. واستعرضت تقريرها ثم صادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين.

لجنة الحقوق والحريات تستمع بخصوص مقترح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم الجمعيات

• يوم 15 ماي 2024 استمعت إلى ممثلي محكمة المحاسبات.

قدّم الضيوف رأي محكمة المحاسبات بخصوص مقترح القانون، كما قدّموا جملة من التوصيات في علاقة بسقف المعاملات المالية ومسك السجلّات والنظام الجبائي وغيرها. هذا وأبدوا عدّة ملاحظات تعلّقت خاصة بتدقيق عدد من المسائل المطروحة بنصّ المقترح وبمراجعة نظام العقوبات.

•يوم 13 ماي 2024 استمعت إلى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية.

تطرّق ممثّل الوزارة في بداية الجلسة إلى الجمعيات ذات الصلة بمجال تدخّل وزارة الشؤون الاجتماعية وخاصّة في علاقة بذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار إلى محدوديّة مردود الجمعيات بالنظر للتمويل العمومي المرتفع الذي تتلقّاه، بالاضافة إلى تلقّيها التمويل الأجنبي وهو ما يفترض وضع آليات رقابية منظمة له. وأكّدوا ضرورة إفراد الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي بباب خاص بها، ووضعها تحت رقابة كاملة للوزارة، وتطرّقوا إلى ضرورة وضع إطار قانوني واضح لمسألة التمويل حتى يتسنّى تحديد المسؤوليات.

وفي تدخّلهم تساءل أعضاء اللجنة عن الآليات المعتمدة من الوزارة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصّة في المحيط المدرسي وفي الحياة العملية. كما تطرّقوا إلى مسألة تصنيف الجمعيات، ومسألة تشديد الرقابة على أنشطتها.

• يوم 06 ماي 2024 استمعت إلى ممثلي وزارة المالية.

تطرّق ممثّلو الوزارة إلى فصول مقترح القانون وأبدوا في شأنه جملة من الملاحظات.وأكّدوا ضرورة تفادي التنصيص على أحكام جبائية ضمن هذا المقترح لتفادي تشتّت النصوص الجبائية، واقترحوا التنصيص على التزام الجمعيات بفتح حساب بريدي.

كما تطرّقوا إلى واجب إشعار لجنة التحاليل المالية عبر إخضاع كامل التحويلات المالية للتدقيق المالي بالبنك المركزي.

وفي تدخّلاتهم أثار النواب جملة من المسائل أهمّها فرض الرقابة القبلية والبعدية لضمان حسن التصرّف في التمويلات، والدور الذي يجب أن يوكل للبنك المركزي في هذا الإطار.

كما تطرّقوا إلى مسألة إعفاء أموال ونشاطات الجمعيات من جميع أنواع الضرائب والرسوم، ومسألة إحداث صندوق لدى رئاسة الحكومة لدعم العمل الجمعياتي والتطوّعي.

لجنة المالية والميزانية تصادق على مشروع قانون وتنظر في مشروعي قانونين آخرين

• اجتمعت اللّجنة يومي 14 و09 ماي 2024 للنظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط والمصادقة عليه. وقد استمعت في شأنه على التوالي إلى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل، بغاية تعميق النظر والحصول على الإيضاحات والمعطيات اللّازمة. وقد تقدّم أعضاء اللّجنة في اطار جلسات الاستماع بخصوص مشروع القانون بعديد الملاحظات والتوصيات في علاقة بالنهوض بقطاع الفسفاط.

• استمعت اللّجنة يوم 14 ماي 2024 إلى الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب والوفد المرافق له حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس الذي طلب فيه استعجال النظر. وتمّ تقديم مشروع القانون واستعراض أسبابه ومدى أهميّته، كما تمّ تبيان أسباب الصبغة الاستعجالية التي يكتسيها والتي تعود إلى الرغبة في دخول القانون حيز النفاذ في أقرب الآجال.

• نظرت اللّجنة يوم 08 ماي 2024 في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية.

وتطرّق النواب إلى إشكاليات نظام الصّرف الصحي في جل المناطق والذي يعاني سوء الصيانة، واستفسروا عن جدوى المشروع، والجهة المنفذة، ومكوناته وأهدافه على المدى المتوسط والبعيد. ولاحظ عديد النواب غياب التخطيط في مثل هذه المشاريع، وغياب أمثلة تهيئة عمرانية واضحة ونظرة استراتيجية لتطوير كيفية استغلال المياه المستعملة المعالجة.

وقررت اللجنة الاستماع إلى ممثّلين عن الديوان الوطني للتطهير والوزارات المعنية بالبيئة والفلاحة والتخطيط لمزيد دراسة هذا المشروع.

لجنة التخطيط الاستراتيجي توافق على مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط في صيغته المعدّلة

• وافقت اللّجنة يوم 15 ماي 2024 على الصّيغة المعدّلة لمشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط وذلك بحضور وزيرة التجهيز والإسكان التي أبدت تفاعل الوزارة الإيجابي مع عدد من المقترحات التعديلية التي تقدمت بها اللجنة.

• استمعت يوم 08 ماي 2024 إلى وزيرة التجهيز والإسكان حول مشروع القانون، وقد تم استعراض الصّيغة المعدّلة لمشروع القانون وهي نتاج الجلسات السابقة. وتمّ التطرّق إلى التعديلات التي تمّ إقرارها و ما تبنّته من مقترحات وردت عليها من الجهات التي تم الاستماع إليها منذ انطلاق النظر في مشروع القانون. وأكّدت الوزيرة من جهتها استعداد الوزارة لتوفير الدعم اللّازم للبلديات في تنفيذ كافة الإجراءات المنصوص عليها صلب مشروع هذا القانون بدعًا بالإخلاء إلى إعادة الإيواء.

• تولّت اللّجنة يومي 02 و03 ماي 2024 مناقشة فصول مشروع القانون مع استعراض كل المقترحات التعديلية التي وردت عليها من كل الأطراف التي تم الاستماع إليها، بكل دقة وعناية. ودار بين النواب الحاضرين، من أعضاء اللجنة ومن غير أعضائها، نقاش مستفيض حول عدد من النقاط والمواضيع الهامة ذات العلاقة بمضامين المشروع وأهدافه وأبعاده، واستقرّ رأي أعضاء اللجنة على صيغة معدلة لمشروع القانون تم الاتفاق عليها.

لجنة الصّناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة تنظر في عدد من المسائل المعروضة عليها

• استمعت يوم 13 ماي 2024 إلى ممثلين عن جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم مسالك التوزيع للمواد الأساسية والمدعّمة ومراقبتها.

وأكّد أعضاء اللّجنة ضرورة عدم الاقتصار على المواد الأساسية المدعّمة لتشمل منتوجات أخرى على غرار الأعلاف والأسمدة والأدوية، مع الإشارة الى مزيد توضيح آليات الرقابة لمسالك التوزيع لردع المحتكرين والمضاربين.

كما دعوا الى مراجعة الأحكام الواردة بمقترح القانون لتحقيق التناسق بين النّصوص التشريعية المعمول بها، وتوضيح المفاهيم والمصطلحات التي تضمّنتها لتيسير تطبيقها.

• صادقت اللّجنة يوم 8 ماي 2024 على تقريرها حول الزيارة الميدانية التي أدّاها وفد من اللجنة يوم 19 أفريل 2024 ، إلى موقع إنتاج امتياز الاستغلال "عشتروت"، في إطار مواصلة النظر في مشروعي القانونين المتعلّقين بتجديد امتيازي الاستغلال للحقل المذكور وحقل الإنتاج المعروف بـ "رحمورة". وقد تطرّق التقرير إلى عديد النقائص المتعلّقة بصيانة مكوّنات المنشأة والتجهيزات الأساسية. بالإضافة إلى إخلالات أخرى من شأنها تهديد سلامة المنشأة والعاملين بها.

ثم تداولت اللجنة بخصوص طلب إبداء الرأي حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، المعتمد بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

وواصلت اثر ذلك النّظر في مقترح القانون المتعلّق بمسالك التوزيع، وقرّرت دعوة ممثّلين عن جهة المبادرة لمزيد تدقيق مضامين مقترح القانون وتعميق الحوار بشأنه، خلال الأيام القادمة. كما قرّرت عقد جلسة استماع حول الاستراتيجية الطاقية وموضوع الفوسفوجيبس.

لجنة التربية تنظر في مقترح القانون المتعلّق بالتعليم العالي الخاص وفي مسألة العقوبة المسلّطة على بلادنا من طرف الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات

• استمعت اللّجنة يوم 15 ماي 2024 إلى عميد المهندسين التونسيين ورئيسة مجلس هيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية حول مقترح القانون عدد 26/2023 يتعلق بتنقيح القانون عدد73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلق بالتعليم العالي الخاص. وتولى عميد المهندسين التونسيين تقديم مجموعة من الملاحظات حول مقترح القانون، واعتبر أنه فرصة لمراجعة كامل القانون عدد 73 لسنة 2000 المتعلق بالتعليم العالي الخاص. وتطرّقت رئيسة مجلس هيئة المهندسين المعماريين إلى سبل تعزيز جودة التكوين في مجال الهندسة في مؤسسات التعليم العالي الخاص والمعايير الواجب توفرها.

• اطّلعت يوم 9 ماي 2024 على مراسلة رئاسة الحكومة حول مقترح القانون المتعلّق بالتعليم العالي الخاص. وقررت، من جهة أخرى، الاستماع إلى وزير الشباب والرياضة حول العقوبة المسلطة على تونس من طرف الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات، وحول مدى التقدم في إعداد مشروع قانون الهياكل الرياضية، إضافة الى وضعية المنشآت الرياضية. كما ضبطت اللجنة رزنامة لتنظيم زيارات ميدانية إلى عدد من المنشآت الرياضية والتربوية.

• استمعت يوم 8 ماي 2024 إلى وزير التشغيل والتكوين المهني، وكاتب الدولة المكلف بالشركات الأهلية، وذلك في إطار متابعتها لواقع القطاع وتقييم مدى ملاءمة عناصر التشغيل للسياسات العمومية القطاعية. وقدّم الوزير عرضا عن واقع قطاع التشغيل والإشكاليات المتعلّقة به. كما تطرق إلى الانطلاق في أشغال تحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وفي الأشغال المتعلّقة بتنفيذ المخططات العملية للتشغيل في ولايات سيدي بوزيد والقيروان وصفاقس وسوسة وتونس في مرحلة أولى خلال سنة 2024.

وتطرّق الوزير إلى موضوع الحدّ من الهجرة غير الشرعية ودعم هجرة العمل المنظمة، والى المساعي الرامية الى تطوير خدمات المرافقة لباعثي المشاريع والمؤسسات. كما اشار إلى أن الوزارة بصدد إعداد مقترح حول وضعية من طالت بطالتهم وتجاوزوا سن الأربعين.

وأبرز كاتب الدولة المكلف بالشركات الأهلية، أهميّة إحداث الشركات الأهلية، معتبرا أن المنوال التنموي الجديد يرتكز على ثنائية الجدوى الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية. وأكّد النواب من جهتهم ضرورة مراجعة خارطة التكوين المهني بالشراكة مع المؤسسات المعنية وكافة المتدخلين لضبط الحاجيات الحقيقية للمؤسسات المشغلة. ودعوا إلى تشبيك العلاقات بين وزارات التربية والتعليم العالي والتشغيل والتكوين المهني والصحة والفلاحة لضبط برامج التكوين والاختصاصات، كما أثار النواب عديد التساؤلات وتقدّموا بعديد المقترحات.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد تستمع إلى ممثلي الجمعية التونسية للمبلغين عن الفساد

استمعت يوم 14 ماي 2024 إلى ممثلي الجمعية التونسية للمبلغين عن الفساد وذلك تفاعلا مع مطلب صادر عن الجمعية، وتبعا لورود عديد الملفات ذات الصّلة بالفساد والمبلّغين عنه. وأكّد ممثّلو الجمعيّة ضرورة التعاون بين كل الأطراف المعنية باتجاه تنقيح القانون الأساسي المذكور لتوفير مزيد من الضمانات للمبلغين عن الفساد وملاءمته مع الظرفية الراهنة.

واقترحوا على اللجنة تنظيم جلسات دورية مشتركة حسب الملفات المطروحة لدراستها وإيجاد الحلول الملائمة لها.

وأبدى النواب مساندتهم لكل المبلغين الذين يتعرضون للهرسلة والتهديدات، ودعوا في نفس الإطار إلى ضرورة توضيح مآل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو إرساء البديل.

لجنة الدفاع والأمن تنظر في مشروع قانون تنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية

• استمعت يوم 14 ماي 2024 إلى ممثّلين عن وزارة الدفاع الوطني من الإطارات القضائية العسكرية السامية. وبيّن ممثلو وزارة الدفاع الوطني في تدخّلاتهم أنّ القانون الحالي جرّم الفرار إلى الخارج في حالة معينة وهي عدم حصول العسكري على إذن قانوني، ولم يستوعب حالات أخرى، وهي جريمة تخضع للمبادئ القانونية العامة في مجال سقوط العقوبة وانقضاء الآجال القانونية للقيام بالدعاوى العمومية، مما لا يمثّل رادعا كافيا لارتكابها.

• تولّت اللّجنة يوم 09 ماي 2024 تِلاوة نص التعديل المعروض وشرح الأسباب المرافق له، ثم ناقش النواب أحكامه والتعديلات المُقدمة وأسباب عرضه من قبل جهة المبادرة التشريعية.

كما تمّ الاطلاع على دراسة معدة من قبل مستشاري اللجنة تتضمّن مقارنة بين النص الأصلي بالمجلة والتعديلات المدخلة بموجب مشروع التعديل المعروض، الى جانب مختلف التعديلات التي أدخلت على المجلة سابقا.

وصادقت اللجنة على تقريرها حول الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاؤها إلى كل من الأكاديمية البحرية بمنزل بورقيبة، ومدرسة الطيران ببرج العامري، والاكاديمية العسكرية بفندق الجديد، وذلك بناء على برنامج الزيارات الميدانية الذي تم وضعه وفقا لمبدأ التشاركية مع وزارة الدفاع الوطني في إطار الاطلاع على نشاط المؤسسة العسكرية.

تعديل النظام الدّاخلي للمجلس محور اجتماع اللّجنة المعنية

اجتمعت لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية يوم 15 ماي 2024 لضبط منهجية دراسة المبادرتين التشريعيتين المحالتين على أنظارها، والمتعلقتين بتعديل بعض فصول النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الجلسة العامّة

07 ماي 2024: المصادقة على مشروع قانون عدد 021/ 2024 يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال بـ 122 نعم 13 إحتفاظ و06 رفض.

النشاط الرقابي

لجان تؤدّي زيارات ميدانيّة تكريسا لدورها الرّقابي

وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يؤدي زيارة ميدانية الى ميناء حلق الوادي

أدى وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمشاركة مساعدة الرئيس المكلفة بالإعلام والاتصال، ورئيس لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية، يوم 09 ماي 2024 زيارة ميدانية الى ميناء حلق الوادي للوقوف على ظروف العمل به والاطلاع على الاستعدادات للعطلة الصيفية.

واطلع الوفد على مختلف إجراءات التفتيش الديواني، كما تمّ التداول حول عدد من الإشكالات التي يواجهها الأعوان بالميناء. وقد جدّد الوفد تأكيده على مواصلة السعي للتنسيق مع كل الأطراف المعنية قصد تذليل كل العقبات أمام المسافرين العائدين الى أرض الوطن.

وفد عن لجنة الدفاع والأمن يؤدي زيارة ميدانية إلى منطقتيْ جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس

أدّى وفد عن لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح برئاسة السيد عادل ضياف، كامل يوم 03 ماي 2024، زيارة ميدانية إلى منطقتيْ جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس، وذلك في اطار معاينة الأوضاع الأمنية ذات الصلة بملف المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء والاطلاع على المجهودات المبذولة في الغرض من قبل المصالح المختصة بوزارة الداخلية .

وعقد الوفد جلسة مع ممثلي السّلط الجهوية والمحلية والإطارات الأمنية، قبل أن يتنقّل في مرحلة موالية لمعاينة ميدانية لبعض الأماكن التي يتركز فيها المهاجرون غير النظاميين.

وأكّد أعضاء اللجنة تضمين نتائج أعمالها والتوصيات المنبثقة عنها بتقرير يتمّ إعداده في الغرض ورفعه لمكتب المجلس بغاية توجيهه لأعضاء الحكومة المعنيين، تكريسا لمبدأ التشاركية والتكامل بين كل من الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

الأسئلة الشفاهيّة

خلال الجلسة العامة ليوم 07 ماي 2024، وعملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، توجّهت النائب منال بديدة بسؤال شفاهي إلى وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ حول :

- نيّة الوزارة في تنفيذ السياسة العامة للدولة التي نصّ عليها الدستور فيما يخصّ حماية الاسرة التونسية والاعتماد على منهج علمي لمرافقة الأسرة في بناء نواة سليمة ومتوازنة قادرة على مواجهة تحديات العصر وعدم الاقتصار على التمكين الاقتصادي الموجّه لعدد صغير جدا من الأسر؟ وخطط الوزارة للحدّ من نسب الطلاق عامة والتفكّك الأسري خاصة ؟

النشاط الدّيبلوماسي

13 ماي 2024

• استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب السيد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والوفد المرافق له ، بحضور السيد هائل الفاهوم سفير دولة فلسطين بتونس.

وكانت المحادثة مناسبة لتأكيد مواقف تونس الثابتة عبر التاريخ من القضية الفلسطينية ومساندتها الدائمة لنضال الشعب الفلسطيني ودفاعه عن حقوقه المشروعة، والدعوة إلى مضاعفة الجهود أجل التصدي لمخططات الكيان الصهيوني والدفاع على مصالح الامّة العربية وحضارتها.

وأعرب السيد عبّاس زكي من جهته عن تقدير فلسطين لمواقف تونس الثابتة عبر التاريخ ، مؤكّدا المكانة الرفيعة التي تحظى بها في محيطها الإقليمي والدولي ولما تتسم به مواقفها من رصانة ومناصرة لقضايا الحق والعدل.

• انعقدت جلسة عمل بين وفد من مجلس نواب الشعب برئاسة السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس، والسيد GUO WENQI نائب الأمين العام المشرف على الأعمال الروتينيّة للجنة العمل للدوائر الحزبيّة والحكوميّة للجنة المركزيّة للحزب الشيوعي الصيني، والوفد المرافق له، بحضور السيد WAN LI سفير الصين بتونس.

وثمّن الطرفان روابط الصداقة المتينة وعلاقات التعاون بين البلدين، مع الاشارة إلى عراقة العلاقة الديبلوماسية التي انطلقت منذ 1964 تاريخ تأسيس جمهوريّة الصين الشعبيّة. كما تمّ تأكيد ضرورة تدعيم التعاون في المجالات الاستراتيجيّة، وتعزيز التواصل بين مجلس نواب الشعب ومجلس الشعب الصيني.

ونوّه السيّد GUO WENQI نائب الأمين العام المشرف على الأعمال الروتينيّة للجنة العمل للدوائر الحزبيّة والحكوميّة للجنة المركزيّة للحزب الشيوعي الصيني، بدور مجلس نواب الشعب في معاضدة جهود الإصلاح والاستقرار وتطوّر الدولة من خلال صلاحياته التشريعيّة والرقابيّة.

03 ماي 2024

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب السيد أصلان بالرجب رئيس كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية "كوناكت" والوفد المرافق له، وذلك بحضور السيد محمد أمين الورغي نائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني.

وكان اللقاء مناسبة لتبادل وجهات النظر بخصوص الأوضاع الاقتصادية وما تشهده بعض القطاعات من صعوبات تتطلّب عملا مشتركا لمواجهتها.

كما تمّ تأكيد أهمية المجهودات الرامية الى تذليل العراقيل القانونية والإدارية التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوّة.

النشاط الأكاديمي

يوم دراسي برلماني حول"مقترح القانون الأساسي المتعلق بحقوق المرضى والمسؤوليّة الطبيّة"

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب، يوم 13 ماي 2024 بمبادرة من لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة يوما دراسيا برلمانيا حول" مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحقوق المرضى والمسؤوليّة الطبيّة "، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائبا رئيس المجلس، ورئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة، وعدد هام من النواب والضيوف من وزارة الصحة والمجلس الوطني لعمادة الأطباء، والمجلس الوطني لعمادة أطبّاء الأسنان، والجامعة التونسية لهيئة الصيادلة، والجامعة التونسية لشركات التأمين.

ونوّه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في مفتتح الأشغال بالعمل المثمر الذي قامت به لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة في دراسة مقترح القانون، والجهود المبذولة في ذلك والاستماع في شأنه الى مختلف الأطراف المعنية. كما أكّد أن تأخّر سنّ هذا القانون يحمّل مجلس نواب الشعب مسؤولية كبرى بالنظر إلى وظيفته التشريعية.

تطرّق السيد نبيه ثابت، رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الاعاقة، في تدخله الى اطار اعداد مقترح القانون وأبرز الاجراءات التي يتضمّنها، كما أشار الى المقاربة التشاركيّة التي اعتمدتها اللّجنة في دراسة المقترح.

كما تخلّل اليوم الدراسي نقاش عام أثراه أعضاء المجلس الحاضرون والضيوف من ممثلي وزارة الصحة وعمادة الأطباء والجامعة التونسية لشركات التأمين والجامعة التونسية لهيئة الصيادلة وعمادة أطباء الأسنان، عبر تقديم الملاحظات واثارة عديد المسائل.